

رئيس مجلس الإدارة

قرار مجلس إدارة الهيئة
رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٥ ب تاريخ ٢٢/٣/٢٠١٥
بشأن تعديل الإطار العام لضوابط إعادة التمويل

مجلس إدارة الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على قانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم (١٤٨) لسنة ٢٠٠٠ والمعدل بالقانون رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٤ ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً له،

وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم المراقبة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للمراقبة المالية،

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون التمويل العقاري رقم ٣/٥٩ لسنة ٢٠٠٨،

وعلى مذكرة الإدارة المختصة المؤرخة ٢٠١٥/٣/١٧،

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم (٤) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٢

قرر

مادة (١) إلغاء البند الثاني من الضوابط العامة الواجب الالتزام بها ضمن الإطار العام لضوابط إعادة التمويل العقاري الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة لشئون التمويل العقاري رقم ٣/٥٩ لسنة ٢٠٠٨.

مادة (٢) يسري هذا القرار اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ صدوره وعلى كافة الجهات تنفيذه كل فيما يخصه.

